

والخنزير نجس عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وسوءه
ما سواهما طاهر لكن الأصم من مذهب أحمد أن سوءه
ساع البياض نجس وقال مالك بطهارة السور
كلها **وانتقد** الأئمة الثلاثة **عن** ما عني أن سوء النفل
والجار طاهر غير مطهر وحكي عن أبي حنيفة الشك
في كونه مطهرا وأبديته أن من لم يجد ما توضأ به مع
النسيء والأصم من مذهب أحمد نجاسته **وانتقدوا** على
طهارة الهرة وماد ونها في الخلفة وحكي عن أبي حنيفة
أنه كرم سوء الهرة وحكي عن الأوزاعي والثوري
أن سورهما لا يبول لحمه نجس غير الأدمي **فصل**
الأصم من مذهب الشافعي أن سائر النجاسات يستوي
قليلها وكثيرها في حكم النجاسة فلا يعفى عن شيء منها
إلا ما يتعدى الاحتراز عنه غالب كدم البواغيت
والبثرات وكذا الدم المائل والقروح وورثهم
الذباب وموضع الفصد والحجامة وطبن الشارع
وهذا مذهب مالك لأن عنده قليل سائر الدماء
معفو عنها **وقال** أبو حنيفة دمر الفل والبراغيث
والبق طاهر واعتبر أبو حنيفة في سائر النجاسات
قدر الدرهم البغلي فحمل ما دونه معفو عنه
فصل والرطوبة التي تخرج من المعن نجسة بالاتفاق
وحكي عن أبي حنيفة أنه قال بطهارة التراب والبول والروث

نجس

نجس عند الشافعي مطلقا **وقال** مالك وأحمد بطهارة
من مأكول اللحم **وقال** أبو حنيفة ذرق الطير
كالحمام والعصافير طاهر وهو القول القديم
للشافعي وما عداه نجس وحكي عن النجس أنه قال
أبول جميع الهائمه الطاهرة طاهر **فصل**
والمني من الأدمي نجس عند أبي حنيفة ومالك
إلا أن مالك قال يغسل بالماء طيبا كان أو بابسا
وقال أبو حنيفة يغسل رطبا ويفركه بابسا
والأصم من مذهب الشافعي طهارة المني مطلقا إلا من
الكلب والخنزير والأصم من مذهب أحمد أنه طاهر
من الأدمي **فصل** واختلفوا في البير يخرج منها
فارة وقد كان توطأ منها فقال أبو حنيفة إن كانت
منقعة أعاد صلاة ثلاثة أيام والافضلة يوم
وليلة **وقال** الشافعي وأحمد إن كان المايسرا أعاد
من الصلاة ما يغلب على ظنه أنه توضأ منها بعد
وقوعها وإن كان كثيرا ولم يتغير لم يعد وإن تغير
أعاد من وقت التغير ومذهب مالك أنه إذا كان بعينا
ولم يتغير أو صافه فهو طاهر ولا إعادة على المصلي
وإن كان غير معين ففيه روايتان وأطلق أبو القاسم
من اصحابه القول بالنجاسة **فصل** ولو استسده
ما طهره نجس بأن كان معه أو في بعض طاهر